

من قمة النفوذ إلى قفص الاتهام: كيف بدأت الدولة تفكيك إمبراطورية "الكينج نخوخ"؟



الجمعة 12 يونيو 2026 01:20 م

تسارعت التطورات القضائية والأمنية المحيطة برجل الأعمال صبري حنا نخوخ، في واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في مصر خلال السنوات الأخيرة، بعدما بدأت السلطات إجراءات واسعة النطاق لحصر ممتلكاته وأصوله المالية، بالتوازي مع توسيع دائرة التحقيقات لتشمل عددًا من أفراد أسرته ومقربين منه.

فقد كُلفت النيابة العامة فريقًا من الخبراء القانونيين والماليين بإجراء حصر شامل لجميع الأصول السائلة والمنقولة والتصرفات المالية المرتبطة بنخوخ، بما في ذلك الممتلكات والأموال التي لا تزال بحوزة شركائه وأبنائه وزوجاته وأفراد أسرته، بالتزامن مع القبض على 15 شخصًا من معاونيه وأقارب الدرجة الأولى.

وتقول مصادر قضائية إن التحرك السريع من جانب النيابة جاء كإجراء احترازي عقب قرار محكمة جنابات القاهرة رفض الاستئناف المقدم من نخوخ لرفع التحفظ على أمواله وإلغاء قرار منعه من السفر، وذلك بعد ظهور مؤشرات على نقل بعض الأصول المالية إلى أطراف أخرى، بما قد يساهم في إخفاء الأموال أو التصرف فيها بعيدًا عن نطاق التحفظات القضائية.

وأكدت المصادر أن الهدف من هذه الإجراءات يتمثل في الحفاظ على الأصول المالية والممتلكات لحين التحقق من مصادرها القانونية، ومنع تهريب الأموال أو التصرف بها قبل انتهاء التحقيقات والفصل النهائي في القضية، خاصة بعد توجيه اتهامات جديدة تتعلق بغسل الأموال والاتجار في السلاح والآثار والاستفادة من عائدات أنشطة إجرامية مزعومة.

إمبراطورية صنعتها القوة والنفوذ

أعادت هذه التطورات إلى الواجهة قصة صعود الرجل الذي عُرف لسنوات طويلة بلقب "الكينج نخوخ"، وهو اللقب الذي ارتبط بحضوره الواسع في دوائر المال والأعمال والسياسة والفن.

وترتبط إمبراطورية نخوخ بشكل أساسي بمجموعة "فالكون" القابضة للأمن والحراسات الخاصة ونقل الأموال، والتي تضم عددًا من الشركات العاملة في مجالات متعددة تشمل الإنتاج الإعلامي والعلاقات العامة والاستثمار السياحي وتجارة السيارات والعقارات والأراضي.

وقبل أقل من ثلاث سنوات، ظهر نخوخ على رأس المجموعة التي تعد من أكبر شركات الأمن الخاصة في مصر، وهي شركة تأسست عام 2006 بدعم من البنك التجاري الدولي وبرعاية جهات سيادية، وتولى إدارتها على مدار سنوات عدد من القيادات العسكرية والأمنية البارزة.

ورغم تداول أنباء واسعة عن استحواذ نخوخ على المجموعة عام 2023، فإن تفاصيل الصفقة لم تُعلن رسميًا، سواء من حيث قيمتها أو الأطراف المشاركة فيها، ما فتح الباب أمام تقديرات متباينة حول حجم أصول الشركة وقيمة استثماراتها.

وكان ظهور نخوخ في موقع القيادة داخل مؤسسة تضم عشرات اللوآت السابقين وآلاف العاملين المرتبطين بالقطاع الأمني كافيًا لإثارة تساؤلات واسعة داخل مجتمع الأعمال، خاصة أن "فالكون" لم تكن مجرد شركة حراسة تقليدية، بل أصبحت لاعبًا رئيسيًا في قطاع حساس يتقاطع فيه الأمن بالاقتصاد والنفوذ.

تحقيقات تتسع وأسئلة تتكاثر

في المقابل، يواجه نخنوخ اليوم سلسلة من التحقيقات الجنائية التي توسعت بشكل لافت خلال الأسابيع الأخيرة، وتشمل اتهامات متعددة من بينها غسل الأموال وحباسة أسلحة دون ترخيص، إضافة إلى اتهامات أخرى تنظر فيها جهات التحقيق.

وأثارت طبيعة الاتهامات الموجهة إليه ارتباكًا حتى داخل فريق دفاعه، بعدما أعلن أحد أعضاء هيئة الدفاع انسحابه من القضية، مبررًا ذلك بظهور وقائع واتهامات جديدة تختلف عما كان مطروحًا عند تشكيل اللجنة القانونية للدفاع عنه.

وفي الوقت نفسه، تستمر قرارات التحفظ على الأموال والممتلكات المرتبطة به وبالمقربين منه، في خطوة يراها مراقبون بداية عملية واسعة لتفكيك شبكة النفوذ الاقتصادي والمالي التي ارتبطت باسمه على مدار سنوات.

وتشير المعلومات المتداولة إلى أن نخنوخ محتجز في مكان غير معلن إعلاميًا، بينما تؤكد أسرته ومقربون منه أنهم مُنعوا من التواصل المباشر معه أو تسليمه احتياجاته اليومية، منذ إلقاء القبض عليه أثناء توجهه إلى مدينة الإسكندرية مطلع الأسبوع.

سقوط رجل أم إعادة رسم موازين القوة؟

لا ينظر كثير من المصريين إلى قضية نخنوخ باعتبارها مجرد قضية جنائية عادية، بل باعتبارها حدثًا يتجاوز شخص رجل الأعمال نفسه ليعكس تحولات أوسع داخل مراكز النفوذ والقوة.

فالرجل الذي ارتبط اسمه لعقود بعلاقات متشعبة امتدت إلى عالم السياسة والاقتصاد والأمن والفن، ظل حاضرًا في المخيلة الشعبية باعتباره نموذجًا مختلفًا عن رجال الأعمال التقليديين الذين صنعوا ثروتهم عبر المصانع أو البنوك أو التطوير العقاري.

وبحسب ما يتداوله ناشطون ومتابعون على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن ما يحدث اليوم يُنظر إليه باعتباره سقوطًا لإحدى أكثر الشخصيات نفوذًا وإثارة للجدل في الحياة العامة المصرية خلال العقد الأخيرين.

وفي هذا السياق، عادت إلى الواجهة روايات سابقة تحدثت عن رغبة جهات رسمية في ضم مجموعة "فالكون" إلى كيانات استثمارية سيادية، وهي الروايات التي نفتها الجهات المعنية رسميًا، إلا أن الجدل حولها ما زال مستمرًا بالتزامن مع اتساع التحقيقات.

بين الرواية الرسمية ورواية الشارع

في الوقت الذي تؤكد فيه الرواية الرسمية أن القضية تتعلق بوقائع جنائية محددة تخضع لتحقيقات قانونية، وأن الإجراءات الجارية تأتي في إطار تطبيق القانون ومنع أي كيانات موازية خارج مؤسسات الدولة، تنتشر في المقابل روايات شعبية تربط ما يجري بصراعات نفوذ أعمق داخل دوائر المال والسلطة.

وبين الروائيتين، تتكرر الأسئلة ذاتها على ألسنة رجال الأعمال والمراقبين: كيف صعد صبري نخنوخ من عالم التجارة والأعمال الخاصة إلى موقع جعله واحدًا من أكثر الأسماء حضورًا في المشهد العام؟ وكيف تحولت شبكة العلاقات التي ساهمت في صعوده إلى محور تحقيقات واسعة تهدد بتفكيك إمبراطوريته بالكامل؟

هذه الأسئلة لا تتعلق بمصير رجل أعمال واحد فحسب، بل تعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين النفوذ الاقتصادي والسلطة ومراكز القوة في مصر خلال العقود الأخيرة، وهي العلاقة التي يبدو أنها دخلت اليوم مرحلة جديدة من إعادة التشكيل.

النهاية المفتوحة لإمبراطورية مثيرة للجدل

حتى الآن، لا تزال القضية في مراحلها الأولى، وما زالت التحقيقات تتوسع لتشمل مصادر الأموال وحجم الأصول والعلاقات الاقتصادية والتجارية التي نسجها نخنوخ عبر سنوات طويلة.

لكن المؤكد أن الرجل الذي تحوّل من اسم متداول في دوائر محدودة إلى أحد أكثر الشخصيات إثارة للجدل والنفوذ في مصر، يواجه اليوم أصعب اختبار في مسيرته.

وبين قرارات التحفظ، والتحقيقات المتسعة، والأسئلة المتزايدة حول حجم الإمبراطورية التي بناها، يبقى مصير "الكينغ نخنوخ" معلقًا على ما ستكشفه التحقيقات المقبلة، في قضية قد لا تتوقف آثارها عند حدود شخص واحد، بل تمتد لتكشف الكثير عن طبيعة السلطة والنفوذ والمال في مصر الحديثة.